القطاع الخاص يسيطر على 70 % من الواردات السلعية

كشفت البيانات الرسمية أن مساهمة القطاع الخاص في التنمية ضعيفة حتى قبل الأحداث التي شهدتها اليمن كما أن التزاوج غير الشرعي بين المسئولين الحكوميين ورجال المال والأعمال كانت صفقات محببة لدى الشريحة الأوسع من هذا القطاع لما تدر عليهم من أرباح وصفقات وامتيازات يلمسها المواطن البسيط.

بعد اعتماد الحكومة لسياسة الاقتصاد الحر منذ منتصف التسعينيات وتخليها عن معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية سيطر القطاع الخاص على مفاصل الاقتصاد الوطني فطبقا للبيانات الحكومية يستحوذ القطاع الخاص على ما نسبته (70 %) في المتوسط للفترة (2007- 2013م) من حجم الواردات السلعية ،وهذا ما يجعل القطاع الخاص يلعب الدور الرئيسي في تحديد حجم الطلب على العملات الأجنبية في سوق النقد الأجنبي وبالأخص في ظل امتلاكه لسيولة نقدية مرتفعة ،وهذا ما يثبته ارتفاع حجم النقد المتداول والودائع تحت الطلب والتي تمثل ما نسبته (40%) من إجمالي العرض النقدي (M2) وكذا قدرة القطاع الخاص على تمويل وارداته من موارده الذاتية حيث لا تتجاوز نسبة القروض من البنوك التجارية بهدف تمويل واردات القطاع الخاص في المتوسط خلال الفترة (2007- 2013م) ما نسبته (16 %) من إجمالي قيمة واردات القطاع الخاص، وذلك رغم استحواذ قروض القطاع الخاص لتمويل التجارة الخارجية على ما نسبته (46 %) من إجمالي قروضه من البنوك التجارية والمصارف الإسلامية كما تظهر البيانات أن إجمالي العرض النقدي (M2) حقق متوسط معدل نمو سنوي للفترة 2008 - 2012م بلغ (10.8 %) في ظل متوسط معدل نمو سنوي لنفس الفترة للناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز (6.7%) بالأسعار الجارية و (0.4 %) بالأسعار الثابتة، وهذا ماساهم في ظل استمرار معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة وبالأخص في ظل قيادة النقود لعملية النمو في إجمالي العرض النقدي.

نتيجة ارتفاع معدل التضخم

العوائد الاستثمارية لصناديق التأمين الاجتماعي تحقق معدلات سالبة بنحو3 %

الثورة/عبدالله الخولاني

دعا الخبير الوطني نبيل الطيري إلى تعزيز الدور الاجتماعي لصناديق التقاعد من خلال الدخول في مشروعات قطاع الإسكان باعتبارها أكثر أمنا ذلك أن توفير مساكن للمواطنين وبالذات للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والذين تلتهم الإيجارات 50-60 %من دخلهم مما يؤثر سلبا على مستوى معيشتهم يساهم في الجوانب الاجتماعية.

مؤكدا أن مشكلة الإسكان سوف تصبح من أهم المشكلات التي ستواجه الدولة خلال العشرة السنوات القادمة, حيث إن حجم الطلب على الإسكان في نمو مستمر بسبب تزايد السكان, بينما حجم المعروض منها منخفض نتيجة تخوف القطاع الخاص في السنوات الأخيرة في المساهمة في هذا المجال, والاتجاه إلى إنشاء المساكن الفاخرة التي لا يقدر عليها إلا أصحاب الدخل المرتفع كما أن الاستثمار في قطاع الإسكان يساعد الدولة على تقديم خدماتها لتجمعات سكانية متقاربة مما يسهل تقديم خدمات البنية التحتية وغيرها, وكذلك يسهم هذا النوع من الاستثمار في الحفاظ على البيئة الزراعية من خلال الحفاظ على الأراضي الزراعية من البناء العشوائي والسكن المتباعد.

عوائق

تواجه صناديق التأمين الاجتماعي في اليمن العديد من العوائق والصعوبات المرتبطة بتوظيف مواردها المالية, ويمكن القول إن تلك العوائق لا تخص صندوق بعينه وإنما هي عوائق تعاني منها كل الصناديق, فالكثير من الصعوبات والعوائق المرتبطة بتوظيف موارد صناديق التأمين الاجتماعي ترجع في الأساس إلى ظروف البيئة الاستثمارية في اليمن، الأداء الاستثماري في تلك الصناديق والبيئة الاستثمارية التي تعمل فيها تلك الصناديق هي بيئة استثمارية واحدة حيث إن حوالي (88.06 %) من استثمارات تلك الصناديق هي استثمارات نقدية لدى البنك المركزي (سندات حكومية, ودائع لأجل) وكذا ضعف البنية التحتية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار وبالتالي تصبح مهمة صناديق التأمين الاجتماعي صعبة, ويتطلب منها المواءمة بين العديد من الأمور والتي منها توفير السيولة اللازمة لصرف مستحقات المعاشات التقاعدية للصناديق في الأوقات والقدر المناسب, ويتطلب هذا الوضع أن تكون تلك الصناديق في وضع مالي سليم والحفاظ على أموال صناديق التأمين الاجتماعي من التآكل بفعل معدل التضخم المرتفع سواء المودعة في البنك المركزي أو التي لم تحصل من الاشتراكات وهو ما انعكس سلبا على العوائد الاستثمارية (السندات الحكومية) لصناديق التأمين الاجتماعي التي معدلاتها سالبة بنحو (3 %) نتيجة ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى نحو 10.4 %.

ان الوضع الأمثل لصناديق التأمين الاجتماعي هو الاتجاه نحو تنويع مجالات الاستثمار من خلال تكوين محفظة للاستثمار يتم توزيعها على أصول مختلفة وفقا لأسس ومعايير متعارف عليها, والمحفظة الاستثمارية يمكن تنويعها من خلال الاستثمار في السندات الحكومية مثلا عن 40 %. وفتح ودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية بالعملة المحلية والأجنبية 10%. والمشاركة في بعض مشروعات الصناعة الناجحة .

تفعيل

ومن هنا وفي سبيل تفعيل الدور الاجتماعي والاستثماري لصناديق التأمين الاجتماعي في اليمن, فإن أهم الاقتراحات لتفعيل هذا الدور يشمل تأسيس كيان مؤسسي مشترك يتولى توظيف أموال صناديق التأمين الاجتماعي في اليمن يتمتع بالاستقلال المالي والإداري بعيداً عن الضغوط السياسية والإدارة الحكومية, على أن يتم رفد هذا الجهاز بالكفاءات والخبرات المختصة في مجال توظيف الأموال والاستثمار, وذلك بهدف تقوية المركز المالي للصناديق وحمايتها من التعرض إلى هزات خطيرة. وتنويع مجالات استثماراتها. ومنافسة مشروعات القطاع الخاص في الدخول في مشروعات إستراتيجية مشتركة فيما بينها. وتقليل المخاطر .وتوزيع الأعباء الإدارية والاستثمارية بين الصناديق.

وأخيراً يمكن الاستفادة من تجارب العديد من البلدان في مجال توظيف أموال صناديق التأمين الاجتماعي (التجربة الأردنية, التجربة المصرية), والتي استطاعت توحيد جهدها الاستثماري من خلال تأسيس كيانات مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري لاستثمار فوائضها المالية.

وفق خطة من ثلاثة مسارات

37مشروعا للشراكة التنموية بتكلفة 4.5 مليار دولار

تقرير / محمد راجح

اعد فريق مختص بالشراكة التنموية بين القطاعين العام والخاص خطة من ثلاثة مسارات تستهدف قطاعات الاسكان والكهرباء والتعدين.

واعلنت وحدة الشراكة مع القطاع الخاص في معلومات خاصة لـ الثورة" عن تجهيز 37مشروع شراكة مقترحة بين القطاعين العام والخاص بتكلفة تقدر بنحو 4.5 مليار دولار .

ويركز المسار الأول وفقا لهذه الخطة على قطاع الاسكان وتستهدف توفير 5 آلاف وحدة سكنية بتكلفة 54 مليار ريال في إطار الشراكة كتجربة يمكن تعميمها في حال نجاحها على توسيع نطاق الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

ولاتزال الاجراءات التحضيرية جارية لاستكمال الدراسات الفنية المرتبطة بمشاريع المسار الثاني لتنفيذ مشاريع في قطاع الكهرباء بتكلفة اكثر من 500 مليون دولار ، وهناك ايضا مسار خاص بمشاريع التعدين.ويرى خبراء أهمية الشراكة مع القطاع الخاص كمنهجية عملية لتطوير التنمية الشاملة ، لأن الكثير من الدول تنتهج هذا النظام المتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص.

ويثير القطاع الخاص في اليمن الكثير من الشكوك حول أدائه التنموي ومحدودية توجهاته الاستثمارية الهادفة الى استيعاب البطالة ومكافحة الفقر وتطوير أداء التنمية الاقتصادية ، في ظل أوضاع غير مستقرة تمر بها البلد وتفاقم المشاكل الاقتصادية بصورة متسارعة.

ويشكو قطاع الاعمال بالمقابل من الاختلالات القائمة وصعوبة الاوضاع الراهنة التي تعيق خلق بيئة مؤاتية لرؤوس الاموال وجاذبة للاستثمارات في مختلف القطاعات الواعدة.

مسودة

تسعى الحكومة الى استكمال قانون الشراكة الذي أخذ وقتا طويلا في التحضير والاعداد لمسودته الاولى التي تعددت الجهات المشتركة في عملية تحضيرها ، في ظل تباين واضح في الرؤى بين مختلف الاطراف في القطاعين العام والخاص ، مع وجود مخاوف متعددة من مشروع هذا القانون الذي اثار تحفظات البعض نظرا للغموض الكبير لاهدافه وعدم وضوح بعض مواده الخاصة بمنهجية هذه الشراكة ووضعية المؤسسات وانشطة الاعمال العامة.

ويعتبر استعادة وتسريع النمو الاقتصادي في اليمن أمرا أساسيا على المدى القصير ويمثل شرطاً لتحقيق التنمية الشاملة على المدى الطويل.

ويشير خبراء الى أن اليمن تحتاج للتغلب على سجل النمو البطيء وذلك لتلبية الطلب على العمالة المربحة خاصة في اوساط الشباب وكذا لمعالجة مستويات الفقر العالية.

ويرى البنك الدولي ان خلق فرص عمل وزيادة الدخل المعيشي لليمنيين العاطلين يعتبر امرا اساسيا خلال الفترة الانتقالية والفترة التي تليها ، حيث ينبغي ان تركز الاصلاحات على التدابير التي من شأنها.

ويؤكد تقرير حديث للبنك الدولي ان استراتيجية النمو المستدام في اليمن تتطلب تسريع تنمية القطاع الخاص .

ويوضح البنك ان ذلك يمكن ان يتم من خلال تحسين مناخ الاعمال التجارية والاستثمار ومراجعة الاطر التنظيمية وغيرها من الوسائل وخاصة فيما يتعلق بالخدمات .

إمكانية

يرى البنك الدولي ضرورة تنفيذ اجراءات سياسية راسخة لجعل القطاع الخاص في اليمن اكثر قدرة على المنافسة واقل اعتماداً على الدولة ومواردها .

وتتطلب الضرورة في المرحلة الراهنة توفير ظروف افضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية وتحسين ظروف تشغيلها وحصولها على التمويل من شأنه ان يحسن الظروف المعيشية للكثير من المواطنين اليمنيين .

ويضيف التقرير : يجب على الحكومة ان تدرس بشكل دقيق امكانية اقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في الاستثمارات الكبيرة في مجال البنية التحتية العامة .

ويرى البنك الدولي ان موارد اليمن العامة ستبقى محدودة خلال المستقبل المنظور ، كما ان قدرات الخدمات الحكومية ستحتاج لوقت اطول كي تتحسن .

وتعد هذه المعوقات مبررات هامة من شأنها ان تدفع نحو تحقيق افضل استفادة ممكنة من القدرة المالية والفنية للقطاع العام .

كل ثلاثاء

عبدالله الخولاني

لوبي المصالح

كثرة المشاكل ومعها زادت معاناة المواطن ومسؤولينا وساستنا وأحزابنا الجميع دس رأسه في التراب غير آبه بما يمر به البلد من ملمات كل يوم يزداد وطأتها ونحن مصرون على الانتقام من بعضنا دون الالتفات إلى الخطر الحقيقي الذي يداهمنا دون سابق إنذار فكل يوم تزداد خطورة الوضع الاقتصادي دون حلول ومعالجات لتفادي الكارثة سوى تصريحات تبيع الوهمص.

الوضع الاقتصادي وصل مرحلة حرجة والمواطن كل يوم يتجرع مرارة شظف العيش والأزمات المركبة ومن بيدهم القرار لا يجدون سوى فن المكايدة ضد بعضهم فما هو حاصل هو نتيجة حتمية لردة فعل لوبي المصالح الذي لا يرد الخير لهذا الشعب وإنما يسعى جاهدا لخلق الأزمات من أجل جني الكثير من المال وتحقيق المزيد من المكاسب .

أزمة المشتقات النفطية تراوح مكانها وأنبوب النفط كل يوم يتعرض للتفجير وأبراج الكهرباء ليست أحسن حالا، حرب مفتوحة على مصالح الشعب دون أن تحرك أحزاب المناصب ساكنا سوى بعض التصريحات لذر الرماد على العيون دون أن يكون هناك موقف حقيقي وواضح ضد من يقومون بهذه الأعمال المشينة ويكدرون صفوة المجتمع .

إذا كانت الأحزاب جادة في مواقفها تجاه الشعب بعيدا عن النكاية وتصيد الأخطاء عليها أن توفر الغطاء الداعم للحكومة والجيش لردع هؤلاء بعيدا عن حسابات السياسة وتسجيل النقاط ضد بعضها، فالقلوب بلغت الحناجر واصبح المواطن هو من يدفع الثمن في كل شيء .

اليوم نريد الساسة والأحزاب هي من تدفع ثمن مراهقتها ومقامرتها بمصالح شعب، فالمواطن اليمني منذ خمسين عاما وهو يدفع دون مقابل أو حتى كلمة شكر ولوبي المصالح هو المستفيد حتى الآن وربما المستقبل القريب فمتى تتغير المعادلة لصالح الشعب وتكفر الأحزاب جراء ما اقترفته بحق وطن؟!

نحتاج لحلول تكافئ المواطن على صبره وتحمله للمعاناة في حياته اليومية ورضائه بالقليل من متطلبات المعيشة ورضوخه لمن يكدرون ليله ونهاره ويحاربونه في لقمة عيشه لعلهم يرجعون إلى جادة الصواب، لكن لغة الاحترام يبدو أنها لم تلق آذانا صاغية، وآخر العلاج سيكون الكي حتى وإن كان مؤلما فلم تعد هناك خيارات أخرى تجدي نفعا، فالوضع لم يعد يطاق والسكوت والتغاضي ولد التمادي والابتزاز ونحن من يتجرع مرارة أفعال هؤلاء وليس من يتقاسمون الغنائم باسمنا .

Alkhwlani22@yahoo.com